الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الاثنين 17 من رمضان 1438 هـ/ 12 من يونيو 2017 – السنة الحادية عشرة – العدد 2959

الوسط

Monday 12th June 2017 - 11 th year - Issue No.2959

الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.303

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي امس الأحد عند مستوى 303ر0 دينار فيما انخفض اليورو إلى مستوى 340ر0 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم الخميس الماضي. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني انخفض إلى مستوى 387ر0 دينار كما انخفض الفرنك السويسري عند مستوى 313ر0 دينار في حين بقي الين الياباني دون تغيير عند مستوى 002ر0 دينار.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع سعر صرف الدولار أمام باقي العملات الرئيسية الأخرى خلال تداولات الجمعة الماضي بعد شهادة الرئيس السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي أمام الكونغرس في موازاة ترقب المستثمرين النتائج النهائية للانتخابات البريطانية.

في المقابل شهد الجنيه الإسترليني هبوطا حادا خلال التداولات الآسيوية وحتى افتتاح الأسواق الأوروبية يوم الجمعة بفعل نتائج الانتخابات البريطانية وخسارة حزب رئيسة الوزراء تريزا ماي للأغلبية في البرلمان مما قد يضع شكوكا حول خروج لندن من الاتحاد الأوروبي.

تباين وعزوف وضغوط بيعية وراء التراجعات الجماعية

مؤشرات البورصة تغلق في المنطقة الحمراء

جانب من تداولات البورصة

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية امس الأحد على تراجعات جماعية لمؤشراتها الرئيسية نظرا لحالة عزوف المتداولين عن الولوج في أوامر الشراء إضافة الى الضغوطات البيعية.

وكان واضحا من منوال الأداء العام للجلسة التباين والتحركات المحدودة والانتقائية على عدد من اسهم الشركات التشغيلية في حين كانت أسهم بعض المجموعات اللاعب الأبرز في وتيرة الحركة رغم المضاربات التي طاولتها لاسيما في اللحظات الاخيرة.

وشهدت الجلسة تراجع العديد من الشركات الخاملة بصورة ملحوظة مما أثر على حركة المؤشر السعري العام وسط غياب الكثير من صناع السوق في حين كانت دفة البيع من صغار المتعاملين الأكثر وضوحا في مسار التعاملات الضعيفة.

ولليوم السادس على التوالي كانت التطورات في المنطقة حاضرة بين أحاديث المتعاملين الأمر الذي فرض حالة من التذبذب في جل أوامرهم نظرا لافتقاد السوق لأي محفزات فنية خصوصا في ظل طبيعة تداولات شهر رمضان.

وبدا لافتا على مدار ساعات الجلسة تدني السيولة إذ كانت الأوامر منصبة بشكل متفاوت على أسهم الشركات ذات القيم السعرية المتدنية التي تراوحت بين 50 و100 فلس.

وتشير أرقام الشركة الكويتية للمقاصة إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في البورصة ونصيبهم إلى ارتفاع إذ استحوذوا على 3ر52 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة واستحوذوا على 8ر51 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة بنهاية تعاملات الاسبوع الماضي.

وباع المتعاملون الأفراد خلال الاسبوع الماضي أسهما بقيمة 84ر1 مليار دينار (نحو 01ر6 مليار دولار) كما اشتروا أسهما بقيمة 82ر1 مليار دينار (نحو 9ر5 مليار دولار) ليصبح صافي تداولاتهم بيعا بنحو 4ر19 مليون دينار (نحو 4ر63 مليون دولار).

وتابع المتعاملون خلال جلسة اليوم طلب ايقاف مؤقت على تداول اسهم شركة (الرابطة) اعتبارا من اليوم الاحد لحين الافصاح عن معلومة جوهرية إذ من المتوقع ان تمتد مدة الايقاف لمدة اسبوعين وفق اعلان الشركة على موقع البورصة الالكتروني.

كما تابع المتعاملون افصاح شركة (الافكو) عن معلومة جوهرية حول مزايدة طرحتها شركة الخطوط الجوية الكويتية لتمويل وشراء أربع طائرات وإعادة تأجيرها لمدة 12 سنة إذ سيتم تسليم جميع الطائرات خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

وانشغل بعض المتعاملين بتنفيذ بيع أوراق مالية لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل علاوة على اعلان شركة (اسمنت الفجيرة) بخصوص تسليم شيكات أرباح عام 2016 اعتبارا من غد الاثنين علاوة على طلب الايقاف المؤقت للتداول على سهم شركة (كي جي ال) لوجستيك.

كما اهتم المتعاملون بإيضاح من (المجموعة المشتركة) بخصوص ترسية عقد لبناء وانجاز وصيانة طرق وتشييد جسور بقيمة 4ر85 مليون دينار (نحو 2ر279 مليون دولار) وبمدة تنفيذ قدرها 1095 يوما وايضاح من شركة (ميزان) بخصوص تداول غير اعتيادي. وكانت شركات (امتيازات) و(الانظمة) و(تنظيف) و(ساحل) الأكثر ارتفاعا خلال جلسة اليوم في حين كانت شركات (امتيازات) و(بيتك) و(هيتس تليكوم) و(السورية) و(تنظيف) الأكثر تداولا. واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (العقارية) و(يوباك) و(بيت الطاقة) و(بوبيان د ق) و(المغاربية) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 29 شركة وانخفاض أسهم 57 شركة من إجمالي 106 شركات تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 4ر6 مليون سهم تمت عبر 471 صفقة نقدية بقيمة نحو 4ر3 مليون دينار (نحو 11ر11 مليون دولار). وأقفل المؤشر السعري منخفضا بنحو 88ر28 نقطة ليبلغ مستوى 54ر6754 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 7ر5 مليون دينار (نحو 6ر18 مليون دولار) من خلال 4ر23 مليون سهم تمت عبر 1438 صفقة نقدية.

«التجاري» يعلن الفائزين في «حساب النجمة»

البنك يعلن عن الفائزين فيي حساب النجمة

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على "حساب النجمة"، يوم الأحد 11 يونيو 2017 في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة عبدالعزيزاشكناني، وقد فاز كل من: ماجد راهي قاسم الخالدي واشرف حسن صالح صالح ووصف عباس محمد وخديجه غلوم محمد خاجة ومريم سعود العجمي بجائزة قيمتها – /7000 دينار كويتي لكل منهم

وقال البنك الآن يمكنك تحقيق كل أحلامك على أرض الواقع مع حساب النجمة في حلته الجديدة حيث تم زيادة قيمة الجوائز الكبرى لسحوبات حساب النجمة لتصل إلى 250،000 دينار كويتي، بالإضافة إلى كونه الحساب الوحيد الذي يقدم أكبر جائزة يومية في الكويت بقيمة 7،000 دينار كويتي.

«الوطني»: المركزي الأوروبي يصرح بالمزيد من خفض أسعار الفائدة

بنك اوروبا المركزي قد يخفض الفائدة

قال بنك الكويت الوطني امس الأحد إن البنك المركزي الأوروبي صرح أمام المزيد من خفض أسعار الفائدة في حين خفض توقعاته الخاصة بالتضخم.

وأضاف (الوطني) في تقريره الاقتصادي عن أسواق النقد إن (المركزي) الأوروبي يتوقع أن يبلغ التضخم 5ر1 في المئة فقط هذه السنة أي أقل من التوقع السابق البالغ 7ر1 في المئة مشيرا إلى أنه بالكاد سيرتفع إلى 6ر1 في المئة في عام 2019.

وأوضح أن الاقتصاد الاوروبي الموحد يكتسب زخما منذ بداية السنة ليؤدي بذلك إلى توقعات بتغيير نبرة (المركزي) الأوروبي مبينا أن توقعات السوق خابت حين امتنع البنك عن ذكر وتيرة الخفض التدريجي لسياساته التسهيلية. وأشار إلى أن اقتصاد منطقة اليورو يذهب باتجاه الارتفاع منذ بداية السنة مع استمرار النمو الاقتصادي بالتسارع بأسرع وتيرة له في ست سنوات إذ جاءت هذه البيانات بدعم من نمو قوي في الأعمال والطلبات الجديدة ليرفع الإنتاج المستقبلي في أوروبا.

وذكر أن الاقتصاد الألماني قوي حتى الآن هذه السنة بتوسع بنسبة 6ر0 في المئة في بداية السنة بما فاق معدل منطقة اليورو لافتا إلى أن البطالة تعتبر عند مستوى متدن قياسي وفي تراجع فيما ثقة قطاع الأعمال عند أعلى مستوى لها منذ العام 1991.

وبين أن البنك المركزي الالماني يتوقع استمرار الاقتصاد في التوسع بوتيرة قوية في الأشهر المقبلة مدعوما من الطلب الخارجي والمحلي.

وعن الاقتصاد البريطاني أفاد (الوطني) أن القطاع الصناعي نما قليلا للمرة الأولى هذه السنة بعد تراجعه في كل من الأشهر الثلاثة السابقة إذ نما هذا القطاع بنسبة 2ر0 في المئة في أبريل ليأتي بذلك دون التوقعات بارتفاع نسبته 8ر0 في المئة.

ولفت الى أنه منذ التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثر المواطنون البريطانيون بارتفاع التضخم وتراجع نمو الأجور الذي ترجم إلى انخفاض مستويات المعيشة اذ يشكل قطاع الخدمات نحو 80 في المئة من النشاط الاقتصادي البريطاني الشديد الحساسية تجاه إنفاق المستهلك.

تخارجها من استثماراتها سجل تراجعا بقيمة 6.3 مليار دولار

«كامكو»: الكويت تصدرت الدول الخليجية في صفقات البيع بقيمة 2.8 مليار دولار

تدفقات الاستثمار الوارد لدول	2012	2013	2014	2015	2016	$ مليار تغير (سنوي)	حصة دول مجلس التعاون الخليجي من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	
							2015	2016
دول مجلس التعاون الخليجي	27,189	24,290	23,854	14,811	17,911	-9.4%	55.0%	41.6%
المملكة العربية السعودية	12,182	8,865	8,012	8,141	7,453	-14.5%	59.4%	50.2%
الامارات	8,828	9,491	10,823	8,795	8,986	4.7%	7.2%	4.3%
قطر	396	840-	1,040	1,071	774	-3.8%	2.0%	1.5%
الكويت	2,873	1,434	953	293	275	-39.0%	-18.2%	0.8%
عمان	1,365	1,612	1,506	2,692-	142	-38.6%	-5.4%	1.6%
البحرين	1,545	3,729	1,519	797-	282	23.4%		

تدفقات الاستثمارات الواردة

تدفقات الاستثمار الصادر لدول	2012	2013	2014	2015	2016	$ مليار تغير (سنوي)	حصة دول مجلس التعاون الخليجي من تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر	
							2015	2016
دول مجلس التعاون الخليجي	16,919	39,907	14,376	32,303	26,746	0.0%	16.7%	31.3%
المملكة العربية السعودية	4,402	4,943	5,396	5,390	8,359	19.5%	51.7%	58.7%
الامارات	2,536	8,828	11,736	16,692	15,711	48.5%	12.5%	29.5%
قطر	1,840	8,021	6,748	4,023	7,902	-4.8%	16.7%	23.4%
الكويت	6,741	16,648	10,468-	5,407	6,258-	189.7%-	0.9%	3.2%
عمان	884	934	1,358	294	862	-6.7%	1.5%	0.6%
البحرين	516	532	394-	497	170	171.4%-		

تدفقات الاستثمارات الصادرة

ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى دول مجلس التعاون لـ 17.9 مليار دولار

الإمارات انتزعت الصدارة من قطر كطرف مشترٍ في الصفقات خلال العام 2016

قال التقرير الصادر عن شركة بحوث كامكو امس الأحد بعد ان ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرة أخرى في اعقاب التراجع الذي أصابها في العام 2015، عاودت تراجعها مرة أخرى في العام 2016 وان كان بنسبة هامشية بلغت 1.6 في المائة لتصل إلى 1.75 تريليون دولار أمريكي على خلفية ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع مخاطر السياسات العامة. هذا ويعزى التراجع بصفة أساسية إلى التراجع الشديد الذي منيت به التدفقات الواردة إلى الاقتصادات النامية بنسبة 14.1 في المائة، خاصة تلك الموجهة إلى آسيا التي شهدت أول تراجع لها منذ خمس سنوات بما يقرب من نسبة 15.5 في المائة. ويعزى هذا التراجع في الأساس إلى أكبر تراجع على أساس سنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الصين (بما في ذلك هونج كونج). كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 5.8 في المائة في عام 2016 بعد ان تضاعفت قيمتها في العام 2015.

مجلس التعاون

وتابع : لا تزال دول منطقة مجلس التعاون الخليجي تمثل جزءاً ضئيلاً من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. حيث ارتفعت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا هامشياً بنسبة 1.0 في المائة في العام 2016 مرتفعة من أدنى مستوياتها منذ 13 عاماً بنسبة 0.8 في المائة في العام 2015. وقد عكس هذا النمو ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 21 في المائة والتي بلغت قيمتها 17.9 مليار دولار أمريكي في العام 2016. وتأتي هذه الزيادة بعد سبع سنوات متتالية من التراجع الذي وصل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أدنى مستوياته على مدى أحد عشر عاما منذ العام 2005. إلا انه على الرغم من ذلك، فإن هذا التقدم الذي شهده العام 2016 يعد ظاهرة جيدة حيث سجلت جميع دول المنطقة معدلات ايجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام. وواصلت الامارات صدارتها من حيث جذب الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستحواذها على نصف قيمة التدفقات الواردة، تبعتها السعودية بنسبة 41.6 في المائة. أما باقي دول مجلس التعاون الخليجي فقد شكلت نسبة 8.2 في المائة المتبقية من التدفقات الواردة إلى المنطقة.

واضاف : لا يزال انخفاض أسعار النفط أحد الدوافع الرئيسية لاستمرار تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على وضع الدول المصدرة للنفط، ومن ضمنها السعودية، التي انخفضت التدفقات الواردة إليها من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أدنى مستوياتها منذ أثنى عشر عاماً وبلغت 7.5 مليار دولار أمريكي في العام 2016. من جانب آخر، فإن جهود التنويع التي تبذلها دول مثل الامارات قد أدت الى ارتفاع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وذلك على الرغم من تراجع أسعار النفط وما نتج عنه من تباطؤ اقتصادي. هذا بالإضافة إلى ان حالة عدم اليقين السياسي والجيوسياسي التي تحيط بمنطقة غرب آسيا مازالت تؤثر على جاذبية المنطقة لرأس المال الأجنبي بصفة عامة.

الاستثمار الأجنبي

وقال : أما من حيث نصيب كل دولة على حدة، فقد انفردت الامارات كونها الدول الخليجية الوحيدة التي تمكنت من تسجيل نمو في تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها خلال العام 2016 في حدود 191 مليون دولار أمريكي. كما شهدت كل من عمان والبحرين ايضاً ارتفاعاً في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليهما خلال العام 2016، وبلغت قيمته 142 مليون دولار أمريكي و282 مليون دولار أمريكي على التوالي، وذلك بعد تخارج الشركات متعددة الجنسيات من استثماراتها في العام 2015 بما أدى إلى تراجع التدفقات الوافدة لذلك العام.

وذكر : أما من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تراجعت من 2.0 في المائة في العام 2015 إلى 1.8 في المائة في العام 2016. وبلغ اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة 26.7 مليار دولار أمريكي في العام 2016، بتراجع بلغت نسبته 17 في المائة مقابل 32.3 مليار دولار أمريكي في العام السابق. ويعزى التراجع على أساس سنوي في الأساس لتخارج الكويت من استثماراتها بما أدى إلى تسجيل تراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة بقيمة 6.3 مليار دولار أمريكي. في المقابل، كانت مساهمة قطر هي الأعلى خلال العام بزيادة قدرها 3.9 مليار دولار أمريكي تقريباً ليبلغ بذلك اجمالي التدفقات الصادرة عن قطر إلى 7.9 مليار دولار أمريكي، تبعتها السعودية والتي ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة منها بحوالي 3 مليار دولار أمريكي ليصل إجمالي مساهمتها إلى 8.4 مليار دولار أمريكي. ويعزى هذا النمو في الأساس إلى جهود التنويع من جانب تلك الدول.

وكما قال فيما يتعلق بمخزون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لا زالت السعودية تحتل مركز الصدارة بإجمالي 231 مليار دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 3.3 في المائة مقارنة بمستويات العام 2015، تتبعها الامارات بقيمة 117.9 مليار دولار أمريكي. من جانب آخر، تعتبر الامارات أولى الدول الخليجية من حيث مخزون تدفقات المستثمر الأجنبي الصادرة بقيمة 113 مليار دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 30 في المائة مقارنة بالعام 2015، تأتي بعدها السعودية بقيمة 80.4 مليار دولار أمريكي ثم قطر بإجمالي 51.2 مليار دولار أمريكي.

الاندماج والاستحواذ

وبين : واصلت الامارات عمليات الاندماج والاستحواذ الخارجية بدول مجس التعاون الخليجي ارتفاعها في العام 2016 وبلغ صافي صفقات البيع 3.6 مليار دولار أمريكي، مرتفعاً بحوالي الضعف مقارنة بقيمة صفقات العام 2015، في حين ارتفعت صافي عمليات الشراء الخارجية بنسبة 9 في المائة وبلغت 18.7 مليار دولار أمريكي في العام 2016 مقابل 17.1 مليار دولار أمريكي في العام 2015. إلا انه على الرغم من ذلك الارتفاع فان إجمالي حصة دول مجلس التعاون الخليجي من صفقات الاندماج والاستحواذ تظل عند أدنى المستويات التاريخية. اما من حيث دول مجلس التعاون الخليجي بصفتها الطرف البائع في الصفقات، فقد بلغت حصتها نسبة 0.4 في المائة فقط، في حين كان نصيبها كطرف مشتري ما نسبته 2.2 في المائة. علاوة على ذلك، فانه على الرغم من ارتفاع صفقات الشراء لدول مجلس التعاون الخليجي كما ذكرنا سالفاً، إلا ان حصة المنطقة ككل من الإجمالي العالمي تعد في أدنى مستوياتها منذ خمس سنوات.

وتابع : انتزعت الامارات الصدارة من قطر كالطرف المشتري في الصفقات خلال العام 2016، حيث بلغ اجمالي عمليات شراء الاندماج والاستحواذ 11.6 مليار دولار أمريكي، تبعتها قطر بحوالي 6.6 مليار دولار أمريكي. كما شهدت الامارات اعلى نسبة ارتفاع على أساس سنوي في العام 2016 بما أدى الى تعويض التراجع الذي منيت به الاقتصادات الخليجية الأخرى. من جانب آخر، جاءت الكويت في الصدارة كالطرف البائع في الصفقات وبلغت قيمة صفقات البيع 2.8 مليار دولار أمريكي في العام 2016 بارتفاع بلغت قيمته 2 مليار دولار خلال العام بما أدى إلى تعويض التراجع الذي سجلته باقي دول المنطقة.

الوجهات الخليجية

وأضاف : تراجعت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي التي توجهها نحو مشروعات المجالات الجديدة في الخارج بحوالي 21 في المائة في العام 2016 وبلغت 35.7 مليار دولار أمريكي، بعد ان تضاعفت قيمتها تقريبا خلال العام السابق. وجاء هذا الانخفاض على أساس سنوي نتيجة لان ارتفاع استثمارات كل من عمان والامارات وقطر (2.7 مليار دولار أمريكي و1.9 مليار دولار أمريكي و29 مليار دولار أمريكي على التوالي) قد عادله التراجع الشديد الذي شهدته باقي الاقتصادات الخليجية. وكان أكبر تراجع من نصيب السعودية بفقدها 7.1 مليار دولار أمريكي تبعتها البحرين بقيمة 4.1 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت عمان اعلى معدل ارتفاع بما يعادل خمسة أضعاف تقريباً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لمشروعات المجالات الجديدة.

من جهة أخرى، ارتفعت قيمة تدفق الاستثمار الخارجي المباشر لمشروعات المجالات الجديدة خارجياً في دول مجلس التعاون الخليجي بأكثر من نسبة 50 في المائة في العام 2016 وبلغ 30.8 مليار دولار أمريكي. ويعزى هذا الارتفاع بصفة أساسية لارتفاع الاستثمارات السعودية بما نسبته 90 في المائة بقيمة اجمالية 11.8 مليار دولار أمريكي، تبعتها عمان بحوالي 2.2 مليار دولار أمريكي ثم الكويت بما قيمته 1.1 مليار دولار أمريكي. أما قطر فكانت الدولة الخليجية الوحيدة التي سجلت تراجعاً على أساس سنوي خلال العام 2016.